Comprehensive Journal of Science
Volume (9), Issue (36), (Sept 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد(9) العدد (36) (سبتمبر 2025)
ردمد: 3014-6266

أثر التدخل الخارجي على التنمية المستدامة في ليبيا

The Impact of External Intervention on Sustainable Development in Libya

منى ابوالقاسم المختار علي
Mona Aboalgasem Almukhtar Ali
كلية العلوم السياسية وعلوم الاتصال جامعة الزاوية
Faculty of Political and Communication Sciences

تاريخ الاستلام2025/8/15 –تاريخ المراجعة: 2025/9/12– تاريخ القبول: 2025/9/17– تاريخ للنشر: 2025 /9/24

ملخص البحث

يعد التدخل الخارجي من الاسباب التي تترك اثرا واضحا طويل الامد على الوضع الامني والسياسي والاقتصادي على الدول، فهذه القوى الخارجية سواء الدولية او الاقليمية لها دور اساسي في تغيير وضع الدول. ويكون للتدخل الخارجي عدة اسباب وعوامل بعضها مادي وبعضها سياسي او اقتصادي وقد يكون ايضاً عسكرياً او دينياً وكما يعتبر أيضاً هو تدخل لتحريك المياه الراكدة في الدول. وقد تلجا الدولة محل الصراع للتحالف مع طرف ثالث للتغلب على الصراعات الداخلية او الحروب الاهلية على نظام الحكم وتشريعاته والتي قد تستمر لعدة سنوات مما يؤثر سلبا على اهداف التنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية للأفراد في الدولة مستقبلا. ومن اهم القضايا التي تسعى ليبيا الى تطويرها بعد احداث 2011 هي التنمية المستدامة رغم كل ما تواجهه من معوقات وتحديات وسعيها لتحقيق ولو جزء من اهداف التنمية المستدامة التي عرفتها الامم المتحدة بسبعة عشر هدفا وضعتها للدول اجمع، فليبيا تحتاج لخطوة جريئة لأحداث انتعاش لاقتصادها الذي عانا من وضع أمني ومشاكل سياسية لازالت اثارها الحرجة تسيطر على الوضع الاقتصادي. ان الهدف من البحث هو توضيح نقاط الضعف في التنمية المستدامة نتيجة التدخلات الخارجية التي عانت منها ليبيا طوال هذه السنوات وسعينا من خلال التقسيمات البحثية للإجابة على سؤال البحث: أثر التدخل الخارجي على التنمية المستدامة في ليبيا وسعي الباحث في توضيح اهم التحديات والمعوقات التي تواجه التطور وتحسين مستوى الدخل والتعليم والصحة. .

Research Summary

External intervention is one of the causes that leaves a clear, long-term impact on the security, political, and economic situation of countries. These external powers, whether international or regional, play a fundamental role in changing the state of nations. External intervention has several causes and factors—some material, some political or economic, and it may also be military or religious. It is also considered an intervention to stir stagnant waters within states. The country experiencing conflict may resort to allying with a third party to overcome internal conflicts or civil wars related to the regime and its legislation, which may persist for many years, negatively affecting the goals of sustainable development and the improvement of living conditions for individuals in the future.

One of the most important issues Libya seeks to develop after the events of 2011 is sustainable development, despite all the obstacles and challenges it faces, and its efforts to achieve even a portion of the Sustainable Development Goals defined by the United Nations as seventeen goals set for all countries. Libya needs a bold step to revive its economy, which has suffered from security instability and political problems whose critical effects still dominate the economic situation.

The aim of the research is to clarify the weaknesses in sustainable development as a result of the external interventions that Libya has suffered over the years. Through the research divisions, we sought to answer the research question: The impact of external intervention on sustainable development in Libya, and the researcher sought to clarify the most important challenges and obstacles facing progress and the improvement of income levels, education, and health.

In the first section: the theoretical framework, it is divided into the concept of external intervention, the influencing factors, and the concept and importance of sustainable development.

The second section, the analytical framework, shed light on what has been achieved and what has not from the development goals that came to a halt after the events of 2011, and the development goals that governments are trying to achieve after those events. It also explores the reasons behind the weaknesses in these goals due to external interventions in Libya. The research concludes with a summary, a number of findings, and recommendations. .

المقدمة

يعد عدم الاستقرار السياسي وهشاشة الوضع الامني الذي تعاني منه الدولة الليبية نتيجة انقسامات وتدخلات خارجية مباشرة وغير مباشرة في شؤونها تحديا كبيرا امام تحقيق اهداف التنمية المستدامة التي تسعى لتحققها جل الدول في العالم. وهي الاهداف التي وضعتها الامم المتحدة في سبعة عشر بندا للدول لتنطلق في تحقيقها سعيا منها لتحقيق الرفاهية لشعوبها وازدهار المجتمعات مستقبلا. وتستلزم اجراءات التنمية المستدامة نمطا مختلفا لكل بلد عن الاخرى فان الجهود التي يسعى لها العالم من خلال التنمية المستدامة هي تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم من دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية غير المتجددة. فنمط الحياة المستدامة يتطلب التكامل بين الاجراءات لبناء دولة او مؤسسة مستقلة وقوية قادرة على تنفيذ اهدافها. الا ان في ليبيا باتت بعض من هذه الاهداف احدى اوجه الترف. وتتراجع ليبيا فيما يخص التنمية المستدامة على مستوياتها الاقتصادية والمجتمعية والبيئية لو استبعدنا بعض النجاح فيما يخص بند القضاء على الفقر والجوع. فالدولة الليبية مرت بنقلات نوعية اثرت على تحقيق اهدافها التنموية وذلك منذ التغيير الذي حصل في 2011 نتيجة لمرور بعض الظروف التي لحقت بتلك المرحلة واثرت عليها سلبا وايجابا. وعدم تمكن الحكومات المتتالية على تحقيق وحدة شاملة كل ارض الوطن وتحقيق الاستقرار السياسي وبناء دولة قوية للحد من التدخلات الخارجية في شؤون الدولة وقرارتها والخروج من دوامة الدولة الفاشلة لعدم نجاحها في التحول الديمقراطي الذي سيجعل الدولة تواكب التقدم والتطور العالمي وسعيها في تحقيق الاهداف التنموية المستدامة التي تلبي احتياجات الحاضر والمحافظة على متطلبات الاجيال القادمة وضمان مستقبل زاهر. ففي بداية عام 2016 بدا سريان اهداف التنمية المستدامة الذي وضعته الامم المتحدة وجعل الحكومات تسعى لتحقيها حتى عام 2030 والتي سيعمل الباحث على دراسة ما حققته الدولة الليبية منها في ظل الظروف المريرة والتدخلات الخارجية التي مرت بها ونقاط ضعفها في بعض الاهداف ومدى قدرتها على

التفوق على هذا الضعف في هذه الاهداف ويتبع ملف التنمية المستدامة لجنة خاصة بوزارة التخطيط. وقد اصدرت هذه اللجنة في 2020 التقرير الاستعراضي الوطني الطوعي الاول. ومن الاهداف السبعة عشر استثنت اللجنة ستة اهداف متمثلة في الصناعة والابتكار والقضاء على الفقر والجوع والهياكل الاساسية والحد من اوجه عدم المساواة والحياة تحت الماء و في البر، وبقى اختيارها وعملها على عشرة اهداف لتحقيقها والتي ترى بانها ضرورية واولى في ما يخص المرحلة وهي التعليم الجيد والمساواة بين الجنسين والصحة والرفاه والمياه النظيفة والنظافة الصحية والعمل اللائق ونمو الاقتصاد والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة للإنتاج والاستهلاك المستدام والعمل المناخي والسلام والعدل والمؤسسات القوية وعقد الشراكات.

في المحور الاول: الإطار النظري وفرع الى مفهوم التدخل الخارجي والعوامل المؤثرة فيه ومفهوم التنمية المستدامة واهميتها.

وفي المحور الثاني الإطار التحليلي: سلط الضوء فيه على ما تحقق وما لم يتحقق من اهداف التنمية التي توقفت بعد احداث 2011 واهداف التنمية التي تسعى الحكومات لتحقيقها بعد الاحداث، وماهي اسباب الضعف فيها نتيجة التدخلات الخارجية في ليبيا، وتتضمن خاتمة وعدد من النتائج والتوصيات.

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث فيما تواجهه الدولة الليبية من تحديات خارجية تؤثر في قراراتها السياسية وتعمق انقسامها وبالتالي التأثير على تحقيق اهداف التنمية المستدامة والمحافظة على ثروات الاجيال القادمة.

اهداف البحث: يهدف البحث الى تحديد الاتي:

- تحديد مفهوم التدخل الخارجي
- –تحديد مفهوم التنمية المستدامة
- تحديد انواع التدخل الخارجي في الدولة
- تحديد تأثير التدخل الخارجي على الوضع السياسي والاقتصادي
- نقاط الضعف التي تواجه الدولة لتحقيق الاهداف التنموية

اشكالية البحث:

ينطق البحث من سؤال رئيسي وهو كيف يؤثر التدخل الخارجي على تحقيق اهداف التنمية المستدامة في ليبيا.

الفرضية:

يعتمد البحث على فرضية مفادها ا أي دولة تعرضت لتدخلات خارجية اثرت في استقرارها السياسي والامني هي دول تعرضت للاهتزاز والمرور بمراحل وعوائق تؤخر بناءها مجددا مما يؤثر على تحقيق اهدافها التنموية المستدامة.

مناهج البحث:

استعان الباحث في هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي بمنهجين هما المنهج الوصفي في وصف مفهوم التدخل الخارجي والتنمية المستدامة. والمنهج التحليلي الذي يعتم على تحليل الاسباب التي حالت دون تحقيق كل اهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الامم المتحدة حتى حلول عام 2030.

تقسيمات البحث

المحور الاول: الإطار النظري:

اولا: تحديد مفهوم التدخل الخارجي واشكاله والعوامل المؤثرة فيه.

التدخل العسكري في ليبيا 2011.

ثانيا: تحديد مفهوم التنمية المستدامة. وبنودها واهميتها.

المحور الثاني: الإطار التحليلي:

اولا: التغيير في خط سير اهداف التنمية المستدامة بعد 2011.

ثانيا: اهداف التنمية المستدامة التي يتم العمل بها بعد احداث 2011واسباب الضعف فيها.

المحور الأول: الإطار النظري

تحديد مفهوم التدخل الخارجي واشكاله والعوامل المؤثرة فيه:

يتم التدخل الخارجي في سياسة الدول لأسباب معظمها داخلية تتمثل في هشاشة الوضع الداخلي كما انها ناتجة عن عدم الاستقرار السياسي وسوء ادارة المراحل الانتقالية والصراع المسلح في الدول لهذا نراه حاضرا في الكثير من الصراعات الدولية وعادة ما تكون عواقب التدخلات الخارجية وخيمة وغير ناجحة على المدى الطويل وتعقد الوضع ولا تحله.

وكثيرا ما يكون التدخل الخارجي هو تدخل قسري وغير مرحب به. وللتدخلات الخارجية عدة انواع او اشكال منها العسكري ومنها الاقتصادي ومنها الانساني ومنها السري.

ويعد تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا مثالا صريحا لاستخدام مبدا التدخل الانساني لتبرير التدخل الخارجي في دولة كاملة السيادة.

وقد عرف التدخل الانساني بانه استخدام القوة العسكرية او التهديد باستخدامها من قبل دولة او دول عبر الحدود بقصد انهاء الانتهاكات الجسيمة او الواسعة النطاق لحقوق الانسان في دولة لم تعط الاذن باستخدام القوة(1) .

وللتدخلات الخارجية ذات المبدأ الانساني عدة خصائص منها:

- السمة الاساسية له هي التهديد باستخدام القوة العسكرية.
- ارسال قوات عسكرية للدولة ذات السيادة المتدخل فيها سواء قوات بريه او جوية بغرض التدخل في شؤنها الداخلية رغم انها لم تؤذي دولا أخرى.
- يأتي التدخل الخارجي مدفوعا ومستجابا لمواقف لا تشكل تهديدات لمصالح استراتيجية وانما مدفوعا بأهداف إنسانية.

قام ريتشارد ليتل ببلورة هذا المفهوم من خلال نظرية الدف والاستجابة والتي قامت بتفسير التدخل على انه استجابة دولة ما بدافع التدخل في شؤون دولة مفككة تعاني من فوضى النظام

العوامل المؤثرة في التدخل الخارجي:

لقد قامت احدى الدراسات بتحديد ست عوامل اعتبرتها دافعا للتدخل الخارجي العسكري تحت مبدا الانسانية مقسمة لجزئيين اساسيين هما:

(اولا: عوامل ايثارية قانونية أخلاقية

ثانيا: عوامل ذاتية مصلحية تشمل مصالح اقتصادية) (2)

ويمكن توضيح هذه العوامل كما في الجدول الاتي (3)

طبيعة محددات التدخل	العوامل والمحددات	المؤشرات
محددات ايثاريه قانونية واخلاقية	حدة الازمة الانسانية	عدد الوفيات، عدد اللاجئين، حدة انواع العنف (المذابح – اغتصاب – تشويه) مدى وضوح البعد الانساني الحمائي في خطاب الحكومات المتدخلة.
	الوعي العام بالأزمة وتغطيتها اعلاميا	درجة وحجم التغطية الاعلامية للازمة لدى الدولة وطبيعة التغطية الاعلامية ومدى تركيزها على الابعاد الإنسانية اللازمة ومدى وعي الراي العام بالأزمة وتوجهات الراي العام ازاء التدخل لاعتبارات انسانية
	شعور صانع القرار بالتزام اخلاقي للتدخل	الابعاد الانسانية في خطابات وتصريحات صانع القرار من حيث التكرار والشدة، مصداقية التصريحات
محددات	المصالح الاقتصادية	وجود موارد طبيعية مهمة وحيوية، اهمية استراتيجية لمنطقة

ذاتية ومصلحية		النزاع، المتاجرة الاقليمية والعالمية، عدم تضرر مصالح اقتصادية او تجارية واستثمارية نتيجة التدخل
	المصالح الامنية والجيوستراتيجية	اهمية المنطقة في الحرب على الارهاب الدولة موضع التدخل تمثل مصدر تهديد للدولة المتدخلة، التدخل يدعم نفوذ القائم به في منطقة مهمة استراتيجيا، مواجهة أخطار انتشار الصراع والتهديدات بما يهدد وحدة التكامل والاستقرار الاقليمي في منطقة معينه، عدم تضرر مصالح وعلاقات عسكرية وامنية اساسية نتيجة التدخل
	المصالح السياسية لصانع القرار	امكانية تشتيت الراي العام عن قضايا داخلية، تصاعد ضغوط الراي العام المؤيدة للتدخل، امكانية توظيف التدخل لدعم موقف صانع القرار في انتخابات قادمة

التدخل الاجنبي في ليبيا:

تدخل حلف شمال الاطلسي (الناتو) في ليبيا تدخلا عسكريا جويا في 19 مارس 2011 تنفيذا لقرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ولم يتم أي تدخل بري تلك الفترة ، هذا التدخل جاء ردا على الاحداث التي وقعت خلا ل الحرب الأهلية الناتجة عن ما يعرف بالربيع العربي ، هذا التدخل العسكري جاء بشكل ضربات جوية ضد قوات موالية لمعمر القذافي والذي كما جاءت به الامم المتحدة انه بنية وقف فوري لأطلاق النار في ليبيا كما انها قامت بفرض حظر جوي للطيران على ليبيا لتوقف جيش القذافي عن شن أي هجمات جوية سيقوم بها ضد الشعب الليبي المعارضين له هذه الضربات الجوية التي استهدفت عدة اهداف على الارض دفعت معمر القذافي بالإعلان عن ان المنطقة في حالة حرب مما دفع به الى الامر بفتح مخازن الأسلحة وتوزيعها على الشعب بدعوة منه للدفاع عن الوطن ضد العدوان الاجنبي

انتهت اعمال حلف شمال الاطلسي بعدما صوت مجلس الامن على انهاء تفويض الحلف بالعمل العسكري في 31 اكتوبر 2011 بعد مقتل القذافي في سرت

ان انتشار السلاح في ليبيا ادى الى عواقب وخيمة اثرت ولازالت تؤثر على الاستقرار السياسي و الامني في البلاد والذي يؤثر بدوره على عمليات التنمية المستدامة في البلاد فخلال عقد ونيف من الزمن لازالت البلاد تحاول ان تتعافى من الوضع الغير مستقر والمثقل بالخسائر التي يصعب تعويضها او التعافي منها وخاصة في ظل تدخلات اجنبية تسعى لتحقيق مصالحها في ليبيا وتعويض خسائرها بعد عمليات هجومها الجوي ففرنسا تسعى لتحقيق مصالح لها في جنوب افريقيا بينما ايطاليا تريد تحقيق تعاون اقتصادي والحد من الهجرة غير الشرعية بينما بريطانيا تسعى لتحقيق الاسلام السياسي

وبما ان الاقتصاد الليبي هو اقتصاد احادي يعتمد بشكل اساسي على النفط الذي يعد المصدر الرئيسي للإنفاق الحكومي وأكبر مساهم في الناتج المحلي الاجمالي، فبات من الصعب بعد احداث 2011 على أي قوة اقليمية او دولية ان تمنع المساس بورقة النفط. ولما كان النفط الليبي محط انظار العديد من الدول الاوربية وهوا ما ظهر في تخلي هذه الدول عن القذافي بعدما فقد سيطرته على مناطق ابار النفط.

ان التدخل العسكري بواسطة قوات حلف شمال الاطلسي هو بمثابة صراع على النفط وعلى الموارد الطبيعية في ليبيا فإيطاليا من اكبر الشركاء المستوردين للنفط الليبي وهي دائما تسعى لتطور وتوسع من استثماراتها في مشاريع استكشاف جديده في ليبيا .وفرنسا ايضا قد حصلت على تعهد من المجلس الوطني الليبي على الحصول على ما نسبته 35% من اجمالي النفط اذا ما دعمت فرنسا المجلس وكانت اول من اعترف به دوليا ايضا بريطانيا تسعى لامتلاك مساحات شاسعة للاستكشاف في ليبيا وبذات عمليات الحفر عن الغاز بعد سنوات قليله من التدخل العسكري (4) .

لهذه الدول مصالح متعددة في ليبيا تتنوع بين الاقتصاد والسياسة والطاقة وتعود الى فترات سابقة الا انها ازدادت تعقيدا بعد عام 2011.

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة وبنودها واهميتها:

مفهوم او مصطلح التنمية المستدامة لم يستعمل في الاقتصاد الا في اواخر القرن العشرين، تحديدا عام 1987م عندما استخدمته أحد التقارير الصادرة عن اللجنة العلمية للبيئة التابعة لمنظمة الامم المتحدة. فكانت قبل ذلك تستعمل كلمة تنمية اقتصادية فقط.

كلمة تنمية في اللغة تعني نمى أي النماء والزيادة. اما التنمية من الناحية الاقتصادية تعني التحسن في اوضاع المجتمع عن طريق استغلال الموارد الاقتصادية بشكل كامل وجيد،

فقد عرفت التنمية بانها (افكار وافعال ونواتج وغايات من شانها ترقية متواصلة للحياة البشرية بمنظور شمولي تكاملي ضمن إطار حضاري ثقافي محدد) (5). بينما يقصد بالاستدامة هو المحتفظة على الموارد الطبيعية للتمكن من الاستفادة منها اطول فتره ممكنه في الحياة.

ومع التطور الحضاري والتكنولوجي وزيادة عدد وكثافة السكان في العالم وما نتج عن ذلك من تزايد لاستغلال الموارد الطبيعية وتغيرات المناخ أصبح لابد من استحداث نوع جديد من التنمية بما يتماشى مع متطلبات العصر والحفاظ على البيئة فظهرت التنمية المستدامة.

ولقد ظهرت العديد من التعاريف للتنمية المستدامة وجميعها تدل على هدف او معنى واحد الا وهوا حسن استغلال الموارد الطبيعية المتاحة بشكل يجعل من الممكن للحياة في المستقبل ايضا استغلالها.ومن التعريفات التي وردت للتنمية المستدامة (التنمية المستدامة تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب ويتلاءم مع متطلبات العصر، بما يراعي الموارد الاقتصادية والبيئة المتاحة والممكن اتاحتها مستقبلا لتحقيق التنمية وقد وضعت الأمم المتحدة عام 2015 خطة طموحة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة بحلول عام 2030، كما جاءت في جدول اعمال 2030 للام المتحدة (مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة) وتقوم مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بتوجيه ودعم وتتبع والإشراف على تنسيق عمليات التنمية في 162 دولة وإقليمًا.

وجاءت هذه الاهداف او البنود لتشمل:

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2. القضاء التام على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي.
3. الصحة الجيدة والرفاه للجميع.
4. التعليم الجيد والشامل مدى الحياة.
5. المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.
6. المياه النظيفة والنظافة الصحية للجميع.
7. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
8. العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
9. الصناعة والابتكار والبنية التحتية.
10. الحد من أوجه عدم المساواة داخل الدول وبينها.
11. مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
12. الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.
13. العمل المناخي لمواجهة تغير المناخ.
14. الحياة تحت الماء وحماية المحيط.
15. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

16. السلام والعدل والمؤسسات القوية. (6)

17. الحياة في البر.

سبعة عشر هدفًا رئيسيًا، تُعرف باسم "أهداف التنمية المستدامة وضعت لتشمل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، اهداف مترابطة يمكن ان تتحقق بعدة طرق مترابطة هي الاخرى مثل رفع الوعي المجتمعي بداء من المراحل الدراسية الاولى والتعاون مع الجهات المحلية والمشاركة من جميع فئات المجتمع في المشاريع التنموية والمشاريع الصديقة للبيئة.

اهمية التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة ليست مجرد هدف اقتصادي أو بيئي، بل هي رؤية متكاملة لبناء مستقبل متوازن يحقق الرفاهية للإنسان دون الإضرار بالأرض أو الأجيال القادمة. وللتنمية المستدامة عدة اهداف في عدة مجالات فهي مثلا تسعى لتقليل التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية مثل المياه والغابات لمواجهة التغير المناخي والحفاظ على التنوع البيولوجي. اما من الناحية الاجتماعية فالتنمية المستدامة تدعو للعدالة الاجتماعية من عدة نواحي مثل تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء من خلال توزيع الفرص بشكل أكثر عدالة وتعزيز حقوق الإنسان وتحسين جودة الحياة للجميع ومن الناحية الاقتصادية نجد ان التنمية المستدامة تدعو للاقتصاد المستدام من حيث تشجيع الابتكار والتكنولوجيا النظيفة التي تحافظ على البيئة وتخلق فرص عمل جديدة ودعم الاقتصاد المحلي وتقليل الاعتماد على الموارد المحدودة.

كما انها تهدف للحفاظ على التراث الثقافي (7).

المحور الثاني: الإطار التحليلي

اولا: التغير في خط سير اهداف التنمية المستدامة بعد التدخل الخارجي في ليبيا

ان تدهور الاوضاع الامنية اعاق جهود التنمية وأدى الى تراجع الاستثمارات الاجنبية في مشاريع البنى التحتية والطاقة، وعلى جميع المصالح الاجنبية، وخصوصا الهجمات على مناطق المنشآت النفطية والغاز التي اثرت على توسع الاستثمارات النفطية الاجنبية.

تأثرت عدة مشاريع تنموية في ليبيا سواء بشكل مباشر من خلال الشراكات، او بشكل غير مباشر نتيجة الاوضاع السياسة والامنية التي اعقبت التدخل الخارجي. فيصعب مثلا التعامل مع شريك موحد في ظل الانقسام الحكومي لحكومتين واحدة في الشرق واخرى في الغرب وبالتالي عدم ضمان استقرار الاستثمارات على المدى الطويل.

فشهدت ليبيا تعثر العديد من المشاريع التنموية و توقفت العديد من الشركات الاجنبية عن العمل في ليبيا بعد احداث 2011 مما اثر بشكل مباشر على مشاريع التنمية المستدامة واحدث فيها خللا وتأخر عن الانجاز ، حيث انسحبت شركات من العمل يبلغ عددها 300 شركة مما اثر ايضا على الاف العمال الليبيين الذين فقدو وظائفهم اثر ذلك ،وقد قامت وزارة العمل والتأهيل بحكومة الوفاق ذلك الوقت بإحالة بيانات الاف العمال في الشركات المنسحبة والمتعثرة الى وزارة المالية * وكالة الانباء الليبية 21-4-2020، منها موظفو الشركة الليبية للطيران الذي تعرض مقرها للتدمير ابان عملية الكرامة 2014 وموظفون ليبيون في شركة برازيلية لإعمار مطار طرابلس قبل 2011 (8) .

من هذه الشركات والمشاريع:

1_ شركات صينية وتركية كانت تنفذ مشاريع بنى تحتية ضخمه:

اولا الصين:

كانت الصين تمتلك الحصة الاكبر بين الاستثمارات الاجنبية في ليبيا قبل عام 2011 وفيما بعد ايضا، يتميز التواجد الصيني بالتركيز على الناحية التنموية والاقتصادية متجنبا التدخل بشكل مباشر في الشؤون السياسية الداخلية للبلاد، حيث توفر ليبيا للصين مصدر هام وغني بالموارد الطبيعية والنفط، وبسبب احتياجات الصين المتزايد من الطاقة، فهي على استعداد لتولي المخاطر والمساعدة في اعادة بناء ليبيا مقابل الوصول للنفط، حيث بلغ عدد الشركات الصينية في ليبيا 75 شركه تعمل على 50 مشروعا ضخما(9) ،

باستثمارات تقدر بحوالي 18.8 مليار دولار قد شملت عدة مشاريع تنموية في قطاعات مختلفة منها:

- النفط والطاقة
- البناء والتشييد
- السكك الحديدية
- من هذه الشركات
- شركة هواوي
- وشركات اخرى

انسحبت العديد من هذه الشركات ابان احداث 2011 وتعرضت الكثير منها لهجمات نهب وسط الفوضى السياسية وتكبدت الصين خسائر كثيره، وقد اوضحت وزارة التجارة الصينية ان مواقع 27 شركة صينية للإنشاءات تعرضت للهجوم والنهب وتم اجلاء 4600 مواطن صيني من ليبيا *العربية نت -25-2-2011 المصالح الاقتصادية الصينية في ليبيا معرضة لمخاطر بعد اعتداءات على الشركات.

وبدأت الصين في اعادة بناء العلاقات الاقتصادية مع ليبيا بعد أكثر من عقد على الانقطاع. حيث ارسلت شركة كمبرلي كابيتال هولدينج المتخصصة في مجال الاستثمار العالمي ومجموعة من الشركات الحكومية الصينية العاملة في مجال البترول والمعمار وبناء الجسور[10] .

وباجتماعات مع ممثلي الشركات الصينية التي كانت تعمل سابقا جرى البحث في سبل التعاون المشترك واعادة تفعيل المشاريع المتوقفة واليات استئناف العمل بها ودراسة التعويضات وتسوية العقود والتكاليف المتراكمة ومنح فرص التعاون الجديدة في مشاريع اعادة الاعمار والبنى التحتية التي تسعى ليبيا لها في رؤية ليبيا 2030.

رؤية ليبيا 2030 هي استراتيجية وطنية أطلقها الجهاز الوطني للتنمية في ليبيا، تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الليبي بعيدًا عن الاعتماد على النفط [11] .

ثانيا: تركيا

انسحبت العديد من الشركات التركية التي كانت تنفذ العديد من المشاريع الضخمة خاصة في مجال المقاولات والبنى التحتية فكانت تعمل في ليبيا اكثر من 200 شركة تركية من ابرزها TEKFEN HOLDENG في ليبيا بعد احداث 2011 ،تسعى تركيا لتحقيق مصالح اقتصادية لها في ليبيا وهي تختلف عن الصين في تدخلها في ليبيا فحيث ان تدخل الصين كان تنمويا فقط جاءت تركيا لتدعم حكومة الوفاق الوطني وبالتالي رسم تدخلها بعدا سياسيا بالإضافة للبعد التنموي في ليبيا ، فتركيا قامت بعرض شروط للحصول على حصة في تنفيذ مشاريع كبيرة لإعادة الاعمار وادارة الحقول النفطية مقابل دعمها العسكري و السياسي الذي تتلقاه حكومة الوفاق آنذاك، (وتعتزم تركيا توقيع اتفاق مبدئي مع حكومة الوفاق بقيمة 2.7 مليار دولار عن اعمال نفذت في ليبيا في عهد القذافي وكان من المفترض ان يسددها الاخير قبل 2011موضحا ان الانفاق سيشمل خطاب ضمان بمليار دولار الى جانب 500 مليون دولار عن الاضرار التي لحقت بالآلات والمعدات اضافة الى ديون غير مسدوده بقيمة 1.2 مليار دولار). [12]

وتقوم الشركات التركية الان رغم الاوضاع القاسية في بعض الاحيان بالعمل في عدة مشاريع تنموية في العاصمة طرابلس ومصراته تتضمن اعادة بناء مباني وجسور وطرق وسدود ومستشفى للعيون . [13]

2_ شركات اوروبية في قطاع النفط والطاقة قد علقت انشطتها لفترات طويله: فقد علقت شركة النفط الألمانية-BASF Wintershallالتي تستخرج 100 ألف برميل من النفط يوميا في ليبيا إنتاجها في هذا البلد "لأسباب أمنية". وللأسباب ذاتها أجلت شركات Repsol الإسبانية و ÖMVالنمساوية إضافة إلى شركة Eni الإيطالية عمالها الأجانب من ليبيا. . [14]

3_ شركة هاليبيرتون وهي شركة امريكية كبرى في خدمات النفط وأكبر شركات خدمات النفط في العالم، واجهت تحديات كبيرة في ليبيا، مما أدى إلى تعليق أنشطتها مؤقتًا في البلاد بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة. وايضا توقفت اعمالها بسبب

تراكم الديون [15] . وقالت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، إن شركة هاليبرتون الأمريكية ستعود بقوة للسوق الليبية، من خلال برامج شراكة بين الجانبين للصعود بمستوى عمليات إنتاج النفط، وزيادة معدلاته من خلال عمليات الحفر وصيانة الآبار، وبرنامج بناء القدرات للعاملين في القطاع . [16]

4_ شلمبرجير وهي شركات خدمات نفطية عالمية هددت بتوقف اعمالها بعد تراكم الديون على الحكومة الليبية وانعدام الامن في المنطقة وقد عادت للعمل في ليبيا بعد توقف دام ثلاث سنوات كما جاء في اعلان على الفيس بوك من صفحة المؤسسة الوطنية للنفط. * صحيفة المرصد الليبية،13 ذو القعده1438.

بعض الشركات المنسحبة تركت معداتها ومقارها دون حماية مما ادى الى خسائر مادية كبيره بينما بعض الشركات لم تنسحب بشكل نهائي، بل جمدت انشطتها بانتظار تحسن الاوضاع.

ثانيا: اهداف التنمية المستدامة التي يتم العمل بها بعد احداث 2011 واسباب الضعف فيها

بعد عام 2011، واجهت ليبيا تحديات كبيرة في مسار التنمية نتيجة الصراعات السياسية والانقسام المؤسسي، لكن رغم ذلك، وُضعت عدة أهداف واستراتيجيات تنموية تهدف إلى إعادة بناء الدولة وتحقيق الاستقرار والنمو وخاصة بعد تولي حكومة الوحدة الوطنية الرئاسة في ليبيا اذ اتسمت هذه الفترة باستقرار نسبي وعودة عدة شركات للعمل والتسابق على المشاريع التنموية، وقد اثرت العديد من التطورات الاقتصادية التي تلت احداث الاطاحة بنظام معمر القذافي على سير عمليات التنمية، بل وتوقفها لفترة محدودة ومن اهمها الاغلاقات في مجال النفط الذي يغد شريان الحياة في ليبيا الذي انخفض انتاجه خاصة عام 2013 وادخل البلاد في ركود اقتصادي استمر 4 سنوات من 2013 الى 2016 بسبب الصراعات الداخلية على ابار النفط مما دفع البلاد للوصول لعجز في الميزانية ناتج عن الانتاج محليا وانخفاض الاسعار عالميا للنفط بدأ الاقتصاد الليبي يتعافى في النصف الأول من عام 2017، بفضل استئناف إنتاج المحروقات بعد استعادة حقول النفط الرئيسية من الميليشيات. واستمر بطء أنشطة القطاعات غير النفطية بفعل المعوقات الناجمة عن نقص الأموال والأمن. ومن المتوقع أن يزداد إجمالي الناتج المحلي بنسبة 25.6% في 2017، ليرتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل بدرجة كبيرة إلى 65% من مستواه في 2010 بعد فقدان أكثر من نصف قيمته[17] .

ايضا تأثر الاقتصاد الليبي بتغير اسعار الصرف والتضخم التي يعد من اسبابهما الانقسام المؤسسي وعدم الاستقرار السياسي والامني وانخفاض انتاج النفط ما أثر بشكل كبير في انخفاض قيمة العملة المحلية ونمو السوق الموازي وارتفاع الاسعر بشكل متسارع وكبير من عام 2015.

شهدت الفترات التالية لعام 2020 فترة انتعاش للاقتصاد الليبي والعودة الى البناء والاصلاحات ولو بشكل نسبي بدأت ليبيا تتخذ خطوات أكثر وضوحًا نحو إعادة الإعمار والتنمية المستدامة، خاصة مع تحسن نسبي في الوضع السياسي والأمني. فقد انطلقت رؤية ليبيا 2020 تطلعات البلاد وتصميمها والتزامها بالتحول الاجتماعي والاقتصادي والديمقراطي الفوري.

وتهدف إلى غرس قيم التواضع والشجاعة والتصميم على الارتقاء إلى مستوى التحديات على الصعيد الفردي والمجتمعي والوطني، وقد وُضعت لتأجيج تطلعات الناس، وهي بمثابة حافز للتحول نحو إعادة الإعمار والتعافي في أسرع وقت ممكن[18] .

وهي رؤية استشرافية شاملة بالتعاون مع خبراء محليين ودوليين ركزت على تحرير الاقتصاد من التشوهات الهيكلية جذب الاستثمارات وتشجيع ريادة الاعمال اصلاح التعليم والصحة والخدمات العامة تعزيز الحوكمة ومحاربة الفساد وقد اعد الجهاز الوطني للتنمية استراتيجية وطنية للتنمية سميت برؤية ليبيا 2030 تهدف الى تعزيز التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الليبي بعيدا عن الاعتماد على النفط،

وقد أعلن عن هذه الرؤية في 25 مايو 2025 بالعاصمة البريطانية لندن وتهدف الى:

- ✓ بناء وتحديث البنى التحتية.
- ✓ تنويع الاقتصاد.
- ✓ تحسين مقومات الحياة

يعود ضعف التنمية الاقتصادية المستدامة في ليبيا الى مجموعة من الاسباب المعقدة والمتشابكة منها ما هو سياسي ومنها الاقتصادي ومنها الاجتماعي وايضا خارجي، رغم الجهود التي تبذلها ليبيا لتحسين التطور في التنمية بعد احداث 2011 ومواجهتها لكل التحديات والمعوقات في سبيل تحسين مستوى الدخل والتعليم والصحة، ويمكن توضيح اهم المعوقات والتحديات التي تواجه تطور التنمية المستدامة في ليبيا

اولا: التحديات السياسية:

بعد سقوط نظام القذافي في 2011اصبحت هناك انقسامات سياسية وصراعات داخليه وبدأت ازمة الانقسامات منذ عام 2014 وتأزمت فيما بين عامي 2015 – 2020 م كان أبرزها الصراع على مناطق انتاج النفط مما ادى الى انقسام في مؤسسات الدولة الى شرق وغرب لكل منها حكومة ومالية خاصة، ادت هذه الانقسامات السياسية الى صراعات مسلحة اودت بمشاريع تنموية هامه في البلاد وتأخر كبير في بعض المشاريع الاخرى.

ايضا الصراعات المسلحة المتعلقة بالقبلية والسيطرة على مناطق حيوية وتكوين كيانات مسلحة ومجندة تنافس فيها التكوين المسلح الحقيقي التابع للحكومة المعترف بها دوليا والتي ادت الى ضعف المؤسسات الحكومية وغياب التخطيط الاستراتيجي طويل الامد. ان السيطرة على مناطق انتاج وتصدير النفط واستخدامها كوسيلة للضغط على الحكومة لتحيق هدف معين كانت لها الاثر الاكبر في توقف عمليات التنمية والتدني المستمر في الاقتصاد.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية:

تعتمد ليبيا بشكل كبير على النفط كمصدر للدخل مما جعل الاقتصاد الليبي عرضة لتقلبات اسعار النفط عالميا، فيكفي ان نشير الى ان نسبة مساهمة النفط في الميزانية العامة للدولة الليبية يتراوح بين 91%الى 95% من اجمالي الميزانية، ونسبة اجمالي النفط من الصادرات الليبية بلغ حوالي 97% في بعض السنوات . [19]

اما بالنسبة للنشاطات الاقتصادية الاخرى فقد تأثرت تأثيرا كبيرا هي الاخرى بسبب تدمير البنى التحتية للمنشآت واضراب الجهاز المصرفي مما ادى الى ضعف العملة المحلية وصعوبة الحصول على النقد الاجنبي الذي تأثر ايضا بالنزاعات على النفط ورحيل الكفاءات الأجنبية العاملة في البلد. ايضا البيروقراطية والفساد الاداري. مما ادى ايضا الى غياب التنوع الاقتصادي وعدم الاستثمار في قطاعات اخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة.

ويوضح الشكل التالي مساهمة القطاعات الاقتصادية في اجمالي الناتج المحلي عام 2020م

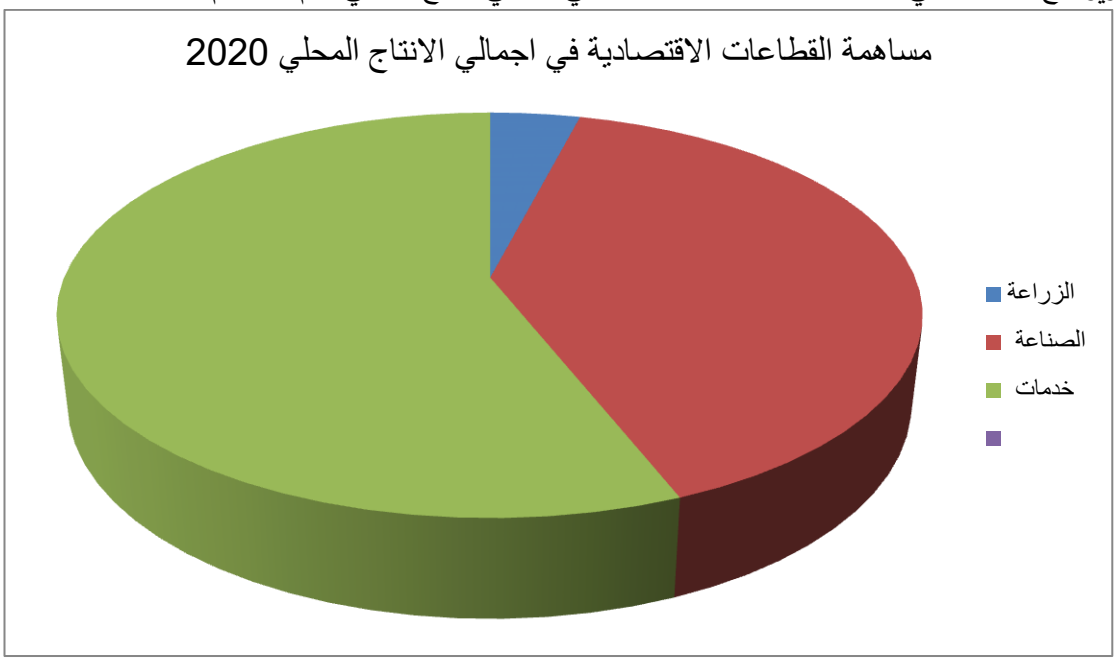

فقد وضحت مجموعة البنك الولي في الحسابات القومية للبنك الدولي رسما بيانيا يوضح نمو وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي بالدولار الامريكي نوضح منه مفارقة بين عامي 2010 و2024 كما يلي:

السنة	2010	2011	2012	2014	1018	2020	2024
القيمة (مليار دولار)	83.91	41.67	77.85	49.13	68.63	43.00	55.43

وقد وصلت نسبة التضخم عام 2021الى 90.40%، بعد ان كانت تمثل 19.30% عام 2010 ووصلت ايرادات الموارد النفطية من اجمالي الناتج المحلي الى 9.20% عام 2020، بعد ان كانت 54.50% عام 2010. [20]

اما بالنسبة لمعدلات الفقر فقد وصلت 32.4% من اجمالي الاسر الليبية الى تحت خط الفقر بين عامي 2012– 2024. [21]

ثالثا: الاسباب الاجتماعية:

يتميز التركيب الاجتماعي في ليبيا بالترابط القبائلي مما ادى الى وجود تعصب قبائلي وتدخل عشائري مما ادى لصراعات داخلية بعضها للسيطرة على مناطق حيوية وبعضها للسيطرة على ادارات ووجهات في الدولة والبعض الاخر صراعات للانتقام او الثأر .كما ان هناك بعض الظواهر الدينية المتطرفة التي ظهرت مؤخرا وادت للحد من مشاركة بعض فئات المجتمع في التنمية الاقتصادية كمشاركة المرأة في بعض الاعمال فعدم دمج المرأة في العمل رغم حجمها العددي الكبير يؤثر على عمليات التنمية سلبا فحسب احصاءات مجموعة البنك الدولي تمثل المرأة العاملة 33.60%من اجمالي القوى العاملة عام 2024.ايضا هناك ارتفاع نسبة البطالة والتي سجلت حتى عام 2023 حسب احصاءات وزارة العمل 12%وهي تمثل جميع الباحثين عن العمل ،و ارتفاع معدل الجريمة ، وعدم توفر الكفاءة المهنية للشباب فليبيا من الدول ذات الكثافة السكانية البسيطة ما يدعو لصغر حجم القوة العاملة مما دفع بالعمالة الأجنبية للدخول الى سوق العمل بشكل متصاعد حيث وصل عدد العمالة الوافدة الى ليبيا 2.1 مليون وافد حتى عام 2023 . [22]

كما ان انتشار السلبية وقلة المبادرة الاجتماعية في دعم التنمية المحلية من العوامل التي تؤثر سلبا على التنمية من ناحية عدم الاستقرار الامني وغياب الاحصاءات الدقيقة للتخطيط الاستراتيجي الفعال.

رابعا: اسباب خارجية:

عند ذكر الاسباب الخارجية فهذا يعني التدخل الخارجي في الشؤون السياسية للدولة فقد ساهمت في تعقيد المشهد السياسي والامني بما فيها العقوبات الخارجية على ليبيا.

عندما بدأت الانقسامات السياسية في ليبيا وجدت لها دعما من قطر وتركيا فقد ساهمت كلتا الدولتين في اغراق ليبيا بالسلاح فتركيا كانت تدعم حكومة الوفاق في طرابلس عن طريق تسليم اسلحة لما عرف بعملية فجر ليبيا ومواجهة ما يعرف بالجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر وقد باشرت تركيا بإرسال قواتها لليبيا مما يؤكد تدخلها السياسي الرسمي في الشؤون الليبية (كان الدعم التركي المباشر لحكومة الوفاق الوطني بشكل عام يتكون من مستشارين ميدانيين يوفرون التدريب والدعم التشغيلي فضلا عن الدعم الجوي من خلال الطائرات بدون طيار وعناصر مخابرات ودعم من سفن البحرية التركية للقوات البرية الليبية) [23]

كما ان دولة قطر قدمت دعما بالأموال والاسلحة لجماعات صنفت فيما بعد بجماعات ارهابيه منها مجلس شورى مجاهدي درنة – مجلس شورى ثوار بنغازي– سرايا الدفاع، فهذه التنظيمات كان لها عمليات خطف وقتل طالت شخصيات سياسية وحقوقية و اعلامية وضباط جيش وشرطه شرق ليبيا .وقد حثت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في المحكمة الجنائية الدولية ومفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان على ضرورة فتح تحقيق حيال تدخل قطر في الشؤون الداخلية الليبية ودعمها للجماعات و التنظيمات المتطرفة في ليبيا مما ادى لتوسع الصراع والانقسام وعدم الاستقرار في الدولة . [24]

خامسا: العقوبات الخارجية:

العقوبات الخارجية على ليبيا التي فرضت إثر احداث 2011 والتي كان لها الاثر الكبير على تطوير التنمية المستدامة وتحقيق اهدافها متمثلة في مجالين هما:

1–**حظر الأسلحة:** قرار حظر الاسلحة هو قرار مجلس الامن (2011) الذي يمنع توريد الاسلحة والمعدات العسكرية الى ليبيا.

قرار حظر الاسلحة 1970(2011) اتخذه مجلس الامن في جلسته 6491 المعقودة في فبراير 2011، وكان ينص على منع توريد جميع انواع الاسلحة وما يتصل بها الى ليبيا او بيعها او نقلها لها بشكل مباشر او غير مباشر ومنع توفير المساعدة التقنية والتدريب والمساعدة المالية وغيرها من المساعدة فيما يتصل بالأنشطة العسكرية. وقد استثنت بعض الامور الانسانية من هذا القرار خاصة بعد عاصفة دانيال [25]

الا ان الامم المتحدة قدمت تقريرا قد أعده خبراء فيها يبين فيه ان حظر الاسلحة المفروض على ليبيا غير مجدي اطلاقا حيث تخللته عدة مخالفات يقابلها عدم معاقبة المخالفين، فقد افاد التقرير الاممي ما يلي:

- لا شي يشير الى انسحاب مرتزقة شركة فاغنز الروسية من ليبيا.
- شركات روسية اخرى ساهمت في تجديد طائرات تابعة لما يسمى بالجيش الليبي التابع للمشير خليفة حفتر.
- اتهام شخص امريكي مؤسس لشركة بلاك ووتر الامنية الأمريكية بضلوعه او نية ضلوعه بإرسال مرتزقة اجانب واسلحه ومروحيات للمشير خليفة حفتر.
- ان يتم الغاء ترخيص الطائرات التي انتهكت قرار حظر التسليح.
- انتقادات لدولة مصر – الامارات– الاردن – سوريا روسيا لدعمها خليفة حفتر في محاولته للإطاحة بحكومة الوفاق في طرابلس المتحصلة على الاعتراف الدولي [26]

2- **تجميد اصول المؤسسة الليبية للاستثمار:**

ان تدابير التجميد المفروضة على اصول المؤسسة الليبية للاستثمار جاءت بناء على طلب من ليبيا بعد احداث 2011 لحماية الاصول الليبية وهذا ما عكس هدف المؤسسة في حماية الاصول الليبية وتعزيز الشفافية. وتتوزع استثمارات المؤسسة الليبية للاستثمار في أكثر من 450 شركة و200 عقار موجودة في كل من افريقيا واوروبا وامريكا الشمالية وامريكا الجنوبية واسيا، وفي عام 2018 تم التوسع في نطاق التجميد ليشمل ايضا الفوائد المكتسبة على الاموال المجمدة. وتمتلك المؤسسة الليبية للاستثمار أصولاً تبلغ قيمتها **68.4** مليار دولار أمريكي تقريباً (حسب آخر تقييم لها في عام 2019م).

وتشرف على إدارة جزء من هذه الأصول خمس شركات تابعة وهي: أسهم في الشركات المدرجة في أسواق المال العالمية الرئيسية. السندات الخاصة والسندات الحكومية، بما في ذلك صكوك أسواق المال [27]

وعلى إثر ذلك الطلب مباشرة قدم مجلس الامن قراره الاتي:

قرار مجلس الامن (كما يمدد حتى 1 شباط/فبراير 2025 الأذون والتدابير الواردة في القرار 2146 (2014)، بصيغته المعدلة بالفقرة 2 من القرارين 2441 (2018) و2509 (2020)؛ أكد استعداد مجلس الأمن للنظر في إجراء تغييرات على تجميد الأصول بناء على طلب الحكومة الليبية، عند الاقتضاء، بما في ذلك السماح للمؤسسة الليبية للاستثمار، التي تخضع لإجراء محدد لتجميد الأصول، بإعادة استثمار الأصول السائلة المجمدة بغرض الحفاظ على قيمتها وإفادة الشعب الليبي في مرحلة لاحقة. يمدد ولاية فريق الخبراء حتى 15 فبراير 2025.) [28]

وفي عام 2025، أطلقت **المؤسسة الليبية للاستثمار** استراتيجية جديدة للفترة 2025–2027 تهدف إلى تعزيز النمو المستدام وتحسين الاداء المالي والاستثماري للمؤسسة، وقد قدمت على عرض لخطة في ملتقى دولي بلندن بحضور مؤسسات مالية عالمية مثل بنك نيويورك و"جي بي مورغان ، خصصته المؤسسة الليبية لعرض رؤيتها الاستراتيجية وخطتها المستقبلية المتعلقة بتوظيف أصولها، وتعزيز شراكاتها الدولية، إلى جانب استكشاف فرص استثمارية جديدة تساهم في دعم الاقتصاد الليبي وتحقيق الاستدامة المالية على المدى البعيد وتسعى المؤسسة الليبية للاستثمار على تركز جهودها لإدارة محفظة استثمارية مسؤولة تتكامل مع اهداف التنمية المستدامة من خلال اهتمامها بالجوانب البيئية و الاجتماعية و الحوكمية في عمليات التقييم واتخاذ القرارات الاستثمارية (تعمل المؤسسة الليبية للاستثمار على مواءمة توجهاتها وأعمالها لتكون أكثر تكاملاً وانسجاماً مع أهداف التنمية المستدامة 2030 الصادرة عن الأمم المتحدة، حيث تتوافق جهود المؤسسة واستثماراتها مع أحد عشر هدفًا من إجمالي أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، حيث تشكل المؤسسة داعمًا ودافعًا لتحقيق هذه الأهداف وجعلها واقعًا ملموسًا وأثرًا مُعاشًا) . [29]

النتائج والتوصيات:

1. شهدت ليبيا ازمة سياسية اثرت سلبا على اقتصادها مصدرها التدخل الخارجي من قبل عدة دول أبرزها الولايات المتحدة وفرنسا، وتركيا، والصين، وروسيا.
2. يمكن القول بان التدخل الاجنبي كان مشروطا بمصالح استراتيجية مما جعل أثره متناقضا.
3. التحديات الأمنية ومنها الخطف والقتل المرتبط بانتشار السلاح تعرقل التعاون وتجعل بيئة العمل غير امنه.
4. في ظل التنافس الدولي على النفوذ في ليبيا من دول مثل (تركيا وروسيا) أصبح من الصعب على دول مثل الدول الاوروبية وامريكا الحفاظ على دورها التقليدي.
5. مشاركة الشركات الدولية الكبرى في الاستثمارات في ليبيا يعطي فكرة ايجابية عن وضع ليبيا السياسي والامني.
6. بقاء الاستثمارات الاجنبية في ليبيا مرتبطة بمدى الاستقرار السياسي على المدى الطويل.
7. الشراكات الاجنبية في المشاريع التنموية ستنعش الاقتصاد الليبي وتوفر فرص عمل للمواطنين وتحسن حركة التجارة.
8. الاستفادة من التقنية والتكنولوجيا المتقدمة خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والبناء الذكي مما يساهم في فع الكفاءة المحلية وجودة المشاريع.
9. الصراع المسلح بين المليشيات خاصة على مناطق الموارد النفطية والاستيلاء على اصول الشركات وعدم استقرار العقود وتأخر المستحقات المالية يجعل من الصعب العمل في ليبيا.

قائمة المراجع:

---

(1) سبولت تايلور"التدخل العسكري الانساني شروط النجاح والفشل "مطبعة جامعة اكسفورد 2007.

(2) Andreas Krieng, Motivations for Humanitarian Intervention: Theoretical Empirical considerations (Dordrech :Springer,2013) pp18-20

(3) علي جلال معوض، القابلية للانكشاف: العوامل الداخلية والخارجية الدافعة للتدخل في العلاقات الدولية، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ص 11-18 ،2014.

(4) منصة الصباح 28-5-2025

(5) التنمية المستدامة ، عبدالله بن عبدالرحمن البريدي ، العبيكان ،الطبعة الاولى ،2015.ص 15.

(6) التنمية المستدامة ،د. انور عبدالله ليمان،ص14 ،htpps://foula book.com

(7) امجد قاسم ،افاق علمية وتربوية، مفهوم التنمية المستدامة واستراتيجيتها وأهميتها للأجيال القادمة،2023،https//al3loom

(8) اخبار ليبيا، عمال شركات ليبية متعثرة ومنسحبة يشتكون البطالة، 7-5-2025.

(9) مركز رع للدراسات الاستراتيجيه'10-11-2024،.حضور صيني. ما اهمية ليبيا في اجندة التنافس الاستراتيجية.

(10) العين الاخبارية ،بعد غياب 10 سنوات الشركات الصينية تتأهب للعودة الى ليبيا، عبدالهادي ربيع 25-11-2021

(11) ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

(12) منية غانمي ،العربية نت،'اطماع تركيا في ليبيا – شركات ومشاريع واعادة اعمار22-6-2020.

(13) القدس ، الشركات التركية تعود الى العمل في ليبيا. 31-1-2023،

(14) (DW) شركات اوروبية تعلق انتاجها للنفط في ليبيا،23-2- 2011.

(15) مجلة ONA، اونا الاخبارية ،هاليبيرتون تعود للعمل بقطاع النفط في ليبيا . ، فبراير 2022

(16) الشاهد –شركة هاليبرتون تسعى لتوسع نشاطها النفطي في ليبيا 22-2-2011

(17) الآفاق الاقتصادية ليبيا ، مجموعة البنك الدولي ،11-10-2017

[18] الاسكوا،بوابة تخطيط التنمية الوطنية العربية ، رؤية ليبيا 2020: خطة للتغيير التحويلي بحلول عام 2020، يناير 2014

[19] وزارة المالية

[20] مجموعة البنك الدولي –بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي.

[21] دراسة تحليلية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية مصراته.

[22] بوابة الوسط 17 مايو 2023.

[23] ويكيبيديا الموسوعة الحرة – تدخل تركيا في الحرب الاهلية الليبية الثانية /5 يناير 2020.

[24] قناة العربية–مطالبات بتحقيق دولي شامل في تدخل قطر بشؤون ليبيا –3 يونيو 2017.

[25] موقع الامم المتحدة – مجلس الامن 2011.

[26] الجزيرة نت –ليبيا فائدة القرار الاممي بحظر الاسلحة إذا لم يردع الخالفين – 18-3-2021.

[27] موقع الامم المتحدة– مجلس الامن– القرار s/RES/2701(2023)

[28] المؤسسة الليبية للاستثمار موقع على فيس بوك

[29] المؤسسة الليبية للاستثمار